١٠

الدرس الثاني الذي تقدمه المانيا

لعلنا نذكر « الدرس » الأول الذى قدمته المانيا ، ألا وهو التحالف المفارق والنموذجى بين *الإنجاز والتضامن* الذى يتميز به اقتصاد السوق الاجتماعى . (الفصلان الخامس والسادس) . بيد أنه يتعين أن نعترف بأن هذا الدرس لم يُستوعب إطلاقا ، بل ولم يتم تدريسه . وعلى العكس كانت المانيا تتعرض فى نهاية الثمانينات للمزيد من الانتقادات لسياستها الاقتصادية التى كانت تطمس مزايا نموذجها .

وقد تلقت تلك الانتقادات ضربة قاضية فى عام ١٩٩٠ عندما تمت عملية توحيد المانيا على يد المستشار هلموت كول . ولعله لم يحدث أبدا فى تاريخ العالم مثل هذا التحدى الكبير من الإنجازات الاقتصادية من أجل التضامن السياسى والاجتماعى . فعندما تجاسرت المانيا وتصدت لهذا التحدى ، بنموذجها الراينى ، خاضت تجربة نموذجية حقا على الصعيد الأوروبى بل والعالمى .

كبش فداء التحجر الأوروبى

خلال الثمانينات ، فى عهد الريجانية ـ التاتشرية المتألقة ، كان النموذج الألمانى لا يلقى اهتماما كبيرا. وكان هناك ميل إلى اعتباره آلية قديمة ، لامستقبل عظيما لها ، تلحق الأضرار بشركاء المانيا الاتحادية والأوروبيين بسبب تحفظها وروحها التقليدية . وكان يوجه إليها بالذات نوعان من العتاب :

١ – كانوا يلقون عليها مسئولية أسباب الفتور التى يعانى منها الاقتصاد الأوروبى ، أى *التحجر الأوروبى* الشهير . فمنذ الصدمة النفطية الأولى فى ١٩٧٤ كانت أوروبا عاجزة عن استعادة معدل النمو الذى عرفته منذ ١٩٤٥ ، طوال «السنوات الثلاثين المجيدة» . والواقع أن معدلات نمو الاقتصاديات الأوروبية انخفضت بصفة عامة إلى نصفها . أما

الأمريكيون واليابانيون فلم يواجهوا مثل هذا التردى ، فقد ظلت اقتصادياتهما تنمو وإن كان بمعدل أقل قليلا ولكنه متقارب نوعا ما. وباستثناء السنوات التى أعقبت الصدمتين النفطيتين مباشرة، ظل معدل العمالة مرضيا بل وتحسن بشكل ملحوظ فى الولايات المتحدة .

وفى أوروبا التى بدا أنه محكوم عليها بالركود ، فقد تحول تحجرها العضوى إلى حالة نفسية كان يشار إليها عادة فى ذلك العهد بالتشاؤمية الأوروبية .

وعلى أساس اتهام موجه بالأخص إلى المانيا ، قدمت تفسيرات عامة من بينها : المصير الذى لامفر من أن تلقاه الأمم التى دبت فى جسدها الشيخوخة ، والرعاية الاجتماعية بمقتضياتها التى شلت الإنتاج ، وتقلص دينامية العاملين والنخبة ... إلخ . وكانوا يأخذون على المانيا عادة تقاعسها عن أداء دورها كقاطرة اقتصادية فى صفوف الوحدة الاقتصادية الأوروبية . وكان يقال إن الألمان لايعيرون أى اهتمام بمصير جيرانهم ويكتفون بمعدل نمو يبلغ حوالى ٢ ٪ ، وهو مايكفيهم لتأمين ازدهارهم وذلك لسببين :

– كانت المانيا تواجه تناقص عدد سكانها مما يجعل تحقيق نمو متواصل أقل إلحاحا وكانت نسبة الذين تعدوا الخامسة والستين من عمرهم ، أعلاها فى العالم الغربى ، شأنها فى ذلك شأن السويد . كما أن الإسقاطات الديموغرافية كانت تبين أن هذه النسبة ستتجاوز ٢٥ ٪ من السكان فى عام ٢٠٣٠ . وهذا الوضع يعنى أن تكون الحاجة أقل إلى توفير فرص عمل جديدة ، وإقامة مرافق عامة (دور حضانة ، مدارس ، جامعات ، مساكن ...) وإشباع متطلبات جديدة . فما جدوى الحرص إذن على مواصلة تحقيق معدل نمو مرتفع فى مثل تلك الظروف ؟

وبالمقارنة مع ذلك ، كانت فرنسا تواجة ضرورة استقبال الأجيال الجديدة فى أعقاب الانفجار السكانى ، والسعى إلى المزيد من النمو الإضافى يتيح خلق فرص عمل وتمويل المنشآت التى لاغنى عنها ، وتوفير إمكانية التمتع بمستتلزمات المجتمع الاستهلاكى لكل هؤلاء المواليد الجدد الذين صنعوا تمردات مايو ١٩٦٨ !

العملة القوية أخيرا !

وبدا من خلال هذا المنظور أن التباطؤ الاقتصادى الناجم عن الانحسار الديموغرافى قد تفاقم إلى حد ما نتيجة إرادة التمسك بحزم بالتعاليم المالية المستقيمة . فمن المعروف

أن الألمان توارثوا تاريخيا مقتا شديدا للتضخم الذى كان مصدر كل مصائب فترة ماقبل الحرب ، والمسئول جزئيا عن وصول النازية إلى السلطة . وعلى أى حال ، فإن ميثاق تأسيس البنك المركزى الألمانى النابع من الإصلاح النقدى فى عام ١٩٤٨ ، يلزم السلطات المالية بتأمين استقرار المارك . ثم إن الفشل الذريع فى نهاية السبعينات كان لايزال ماثلا فى الأذهان فيما وراء نهر الراين . ففى تلك الحقبة كان الألمان قد رضخوا لمطالب شركائهم الأوروبيين الغربيين الذين راحوا يضغطون عليهم ليقوموا بدور القاطرة .

وأخيرا ، كانت المانيا تنوى الحفاظ على عملة قوية للاستفادة من مزايا تلك السياسة التى وضحتها فى الفصل السادس . فهذه السياسة تقضى بإعطاء الأولوية فى الأجل القصير للتوازنات المالية الكبرى على حساب التنمية الاقتصادية بغية تعزيز تلك التنمية فى الأجل المتوسط . فالمطلوب أولا الحد من عجز الميزانية ورفع معدلات الفائدة إذا استدعى الأمر ذلك ، لتحجيم التضخم والحفاظ على استقرار المارك الألمانى . وقد واصل الألمان استفادتهم من ذلك الانضباط الصارم .

وقد وجهت إليهم آنذاك تهمة انتهاج سياسة نقدية قوية بسبب ضعفهم الديموغرافى . وكانت بقايا المفاهيم الكينزية التى ظلت قائمة فى القارة الأوروبية ، ومتخفية فى المملكة المتحدة وراء الفضائل النقدية الزائفة للتاتشرية ، كانت لاتزال توحى بأن الدينامية الاقتصادية تتطلب قدرا من التسامح النقدى . وكان ذلك الانتقاد حادا بالأخص وسط الشركاء الأوروبيين الذين كانوا يواجهون بطالة واسعة النطاق ونموا سكانياً يقتضى توفير فرص عمل أكبر . والواقع أن التشدد الألمانى كان ينتشر وسط الوحدة الاقتصادية الأوروبية عن طريق النظام النقدى الأوروبى . وقد سبق لنا أن رأينا أن نظام التبادل الثابت للعملات ، حيث تكون حرية تنقل رؤوس الأموال كاملة ، لايتيح الاستقلال للسياسات النقدية . ففى هذا الإطار لايستطيع أى بلد أن يحيد بثبات عن الاتجاه العام لمعدلات الفائدة. فلو خفض معدلاته من جانب واحد ، هاجرت رؤوس الأموال من أجل إيداع مجز بقدر أكبر ، مما سيؤدى بالتالى إلى انخفاض قيمتها بالمقارنة مع العملات الأخرى . والدوافع والاختيارات النقدية للبلد الأقوى الذى يملك النقد القائد ، تنتقل إذن إلى الاعضاء الآخرين فى النظام النقدى الأوروبى . وهكذا فرضت الارثوذكسية الألمانية نفسها على جيرانها عن طريق معدلات الفائدة .

وفى هذة الحقبة ندّد بعض شركاء المانيا بتعنتها ، آخذين عليها تكديس فوائضها التجارية واستغلالها قوة نقدها « لفرض إرادتها » .

غير أن حدة تلك الانتقادات خفت مع التقدم الذى أحرزته على الصعيد الاقتصادى نفس هذه البلدان ذات الميول التضخمية تقليديا ، وذلك عن طريق التزامها بمقتضيات النظام النقدى الأوروبى . وكان هذا التقدم ساطعا بالأخص فى البلدان اللاتينية التى يحكمها الاشتراكيون : فرنسا وإيطاليا وأسبانيا والبرتغال . وكثيرا ما أشارت الصحافة الانجلو ـ ساكسونية إلى بيير بيريجوفوا ، وزير المالية الفرنسى على أنه الرجل الذى يرمز إلى الفرنك القوى !

٢- وكانت اللائمة الثانية التى يأخذونها على المانيا تتعلق بالنموذج الألمانى نفسه . فعلى سبيل المثال كانت الانتقادات توجه بشدة إلى جمود هياكلها الصناعية والمالية ، وبالاخص من جانب الذين بهرهم النموذج الأمريكى الجديد «بخبطاته» فى البورصة ، وحمى عروض الشراء العلنية ، وأحلامه الشاملة ، وعمليات إعادة تشكيل البنيات العنيفة .

وكانوا يرون أن النموذج الألمانى لم يعد قادرا على الصمود أمام المقارنة . فسوقه المالية ضيقة وفاترة ، ومجموعاتها الصناعية لا تزال أسيرة رأس مال منغلق على نفسه . أما اقتصاد السوق الاجتماعى ، المسئول عن ذلك الجمود ، فقد فات أوانه فى نظرهم . بل إن بعضهم تنبأ بحتمية تقهقر الاقتصاد الألمانى وحلول الضعف بمنشآت ما وراء نهر الراين . ولازلت أحمل ذكرى أليمة من جراء ذلك التيار الفكرى . كنت أرأس مركز الدراسات المستقبلية والمعلومات الدولية فى باريس ، الذى كثيرا ما كان يعتبر ، وبالأخص فى الولايات المتحدة ، أحد أحسن المعاهد من هذا النوع ، وذلك بفضل فرقه ومجموع مديريه المرموقين . غير أن المجلة العلمية لهذا المركز نشرت مقالا يثير عنوانه اليوم الإبتسامات الساخرة : «تصفية الصناعات من صميم النموذج الألمانى» .

وبصفة عامة كانت الصورة التى يعرضونها عن المانيا أنها بلد أناس يعتمدون على إيرادات فوائضهم ولايهمهم إلا الاستفادة الأنانية بثرواتهم . وكان معدل استهلاك الفرد فى عام ١٩٨٥ الأعلى فى أوروبا بما يعادل ثمانية آلاف دولار فى السنة . وعلى عكس ما كان يجرى فى كل مكان آخر ، كان معدل الادخار يميل إلى النمو . أما الميزان التجارى فكان يحقق الرقم القياسى الواحد تلو الأخر حتى أنه سجل فائضا بلغ ١٣٠مليار

مارك المانى . وإذا بألمانيا هذه الراضية بنجاحاتها وبأسباب راحتها تستقبل إعادة توحيدها ، وكأنها صدمة كهربائية .

الصدمة الكهربائية التى أحدثتها إعادة التوحيد

ما كان أحد يتوقع أن يكون رد فعل المانيا بمثل تلك السرعة والعزيمة فى مواجهة ذلك التحدى السياسى والاقتصادى المزدوج المتمثل فى سقوط سور برلين . ولكى يتصور المرء مدى جسامة ذلك التحدى ، ما عليه إلا أن يتذكر دواعى القلق والتساؤلات التى أعارتها فى بداية الأمر مسألة إعادة التوحيد .

فعلى الصعيد الداخلى ، وبعد انقضاء موجة الحماس الوطنية العارمة ، أبدى العديد من الألمان الغربيين تخوفهم من أن يكلفهم أبناء عمومتهم فى الشرق الكثير ، وأن ينالوا فى نهاية الأمر من مستوى معيشتهم . فما هو مصير نظام التأمينات الاجتماعية الذى لانقل فعاليته عن سخائه ؟ وبدأت تظهر ردود الفعل المتشككة مع وصول ٧٠٠ الف من اللاجئين من الشرق فى غضون بضعة أسابيع .

وكان هناك تخوف أيضا من العواقب السياسية لعملية إعادة التوحيد . والواقع أن العديد من دواعى التشكك كانت تحوم حول المعالم السياسية لألمانيا فى المستقبل . هل لن ينقلب عليها التوحيد الذى يقدم عليه هلموت كول ضد حزبه ؟ لقد كان المسيحيون الديموقراطيون بعيدين تماما عن ضمان استمرارهم فى السلطة فى المانيا الموحدة ، خاصة وأن كافة عمليات جس نبض الرأى العام تبين أن الاشتراكيين الديموقراطيين سيكونون المستفيدين الرئيسيين من العملية . بل أن إعادة التوحيد كانت لفترة ، خلال صيف ١٩٩٠ ، أكثر شعبية فى فرنسا منها فى الجمهورية الاتحادية الألمانية !

وعلى الصعيد الدولى لم تكن دواعى القلق وعدم الثقة أقل. وكان الألمان يدركون تماما الجزع العميق الذى قد تثيره لدى شركائهم الأوروبيين احتمالات هيمنة عملاق جديد فيما وراء نهر الراين بسكانه البالغ عددهم ثمانين مليون نسمة، على الوحدة الأوروبية .

وكان التوزان الأوروبى فيما بعد الحرب يعتمد فى الواقع على التقسيم الذى تم بمقتضى اتفاقيات يالتا ، وتقسيم المانيا ، الدولة الكبرى المدحورة . وكان وجود دولتين

المانيتين ضمانا لاستمرار الوضع القائم الذى نشأ عن المواجهة بين المعسكرين ، خاصة على الصعيد العسكرى . ففى المجال النووى ، كانت الترسانات الاستراتيجية للدولتين الكبيرتين ، أى ذلك «التكافوء» الحقيقى أو المفترض ، يضمن توازن الرعب . وعلى المسرح الأوروبى كانت الصواريخ المتوسطة المدى (برشينج من جهة ، وإس إس٢٠ من الجهة الأخرى) تؤصل نظرية الردع وتؤمن العدول عن استخدامها فى أراض القارة الأوروبية . فى مجال التسلح التقليدى كانت قوات حلف شمال الأطلنطى وقوات ميثاق وارسو تدرب وتجهز من أجل خوض حرب فى وسط أوروبا . وكان كل من المعسكرين يجهز الرجال والمصفحات والطائرات والمدافع بالقدر الضخم الكافى لكى يظل خطر الصدام بين الجبابرة قائما وحائلا فى الوقت نفسه .

وعلى أى حال كان الألمان يشعرون أنهم أول المعنيين بالنزاع المحتمل . أولا لأن رحاه ستدور حتما فى أراضيهم، وثانيا لأن جيش المانيا الاتحادية والمانيا الديموقراطية كانا فى الصف الأول . ومن هنا نبعت الحركة المسالمة بمزيد من القوة فى المانيا الاتحادية، وكانت تلك المسالمة القومية بمثابة المقابل العسكرى «للأنانية» الاقتصادية التى أشرت إليها آنفا .

وهكذا أصبح ذلك التوازن المطمئن نسبيا مهددا بأن ينقلب رأسا على عقب من جراء إعادة التوحيد . وكان التساؤل يدور ، مشوبا بقدر من القلق ، حول مصير المعسكرات والاستراتيجية العسكرية والجيوش والترسانات . وباختصار كان هناك إحساس عام بأن إعادة التوحيد هذه مصدر قلق بل وتهديد . أما موقف المانيا الجديدة الموحدة فى المستقبل فكان لايكف هو أيضا عن إثارة مشاعر القلق . ألم تكن المانيا راسخة الصلة بالغرب من خلال نظامها الرأسمالى ، ومنجذبة بقوة نحو الشرق عن طريق *السياسة الشرقية(OSTPOLITIK)* التى قررها ڤيلى برانت فى بداية السبعينات ؟

ولكن مخاوف شركاء المانيا لم تكن أقل حدة فيما يتعلق بالاقتصاد . وكانت ذكرى المانيا الكبرى تثير بعض الجزع فى بروكسيل ، وراح كل بلد أوروبى يتصرف بطريقته الخاصة . فعمد الإنجليز إلى توثيق صلاتهم مع أنباء عمومتهم فى أمريكا وداعبتهم أحلام عقد اتفاق ودى جديد . واستلهم الفرنسيون ذكرى السياسة الفرنسية الروسية القديمة لكى يعقدوا تحالفا عكسيا .

والحق أن العديد من العقبات الاقتصادية كان يلوح فى الأفق ويعترض طريق إعادة

التوحيد . وكانت التكلفة المتوقعة التى قدرها أولا هـ . سيرت بما يتراوح بين ٦٠٠ و ١٢٠٠ مليار مارك، تبدو باهظة حتى بالنسبة لبلد مثل المانيا الاتحادية. غير أنه كانت هناك العواقب الاقتصادية الكبرى التى تستحق فعلا التخوف منها. فتمويل إعادة التوحيد سيتطلب اللجوء إلى الأسواق المالية على نطاق واسع، مما سيتسبب فى توترات جديدة فى معدلات الفائدة فى ظل ظروف تميزت بانخفاض الادخار وتزايد الحاجة إلى رؤوس الأموال . وقد تؤدى عملية السحب الهائلة من الأسواق لحساب الألمان إلى عزوف رؤوس الأموال الأجنبية عن استثمارها فى بلدان أخرى أقل مكانة أو توظيفها فى مجالات أقل أمنا .

ومن جهة أخرى فإن ارتفاع حرارة الاقتصاد الألمانى نتيجة تزايد الطلب الذى سيتهافت علية مواطنو المانيا الديموقراطية السابقة ، قد يؤدى إلى انطلاق التضخم ، فى الوقت الذى يعانى فيه الاقتصاد الدولى من التوترات التضخمية المستمرة . فالعجز الهائل فى أمريكا ، وحجم الأموال السائلة المتداولة ، وارتفاع معدلات استخدام القدرات الإنتاجية مسئولة عن ذلك . وأنا مقتنع منذ بداية منتصف الثمانينات أن اقتصاد البلدان المتقدمه لم يعد مهددا بأن يتردى لمدة طويلة فى حالة تضخم شديد (١٠ ٪ فأكثر) . فانتشار آثار ذلك التضخم فى عهد المعلوماتية الشاملة بالأسواق سيكون من الشدة بالنسبة للتنافس بين المنشآت بحيث سيسفر ذلك فورا عن اتخاذ إجراءات مضادة مقيدة . غير أن الكثيرين الذين لايشاركون فى هذا التنبؤ كانوا يرون أن إعادة التوحيد ستكون بمثابة الشرارة التى قد تشعل النار فى «برميل الأسعار» .

وعلى الصعيد الاجتماعى أخيرا ، كان من الممكن التساؤل حول الطريقة التى سيتم بها امتصاص الفروق الشاسعة بين المانيا الاتحادية والمانيا الديموقراطية . فإجمالى الأجور لكل فرد كان أكبر ثلاث مرات فى المانيا الاتحادية . ألم يكن هذا الفارق فى حَد ذاتة قابلا للانفجار ؟ خاصة وأن الأسعار كانت مختلفة تماما فى جزئى المانيا . فبعض الأسعار الجارية (الخبز ، البطاطس ، الإيجارات ووسائل النقل) أقل خمس مرات فى المانيا الديموقراطية، بينما كانت أسعار السلع المستهلكة على المدى الطويل (التلفزيونات ، الثلاجات ، الحاسبات الالكترونية) أعلى بما يتراوح بين الضعف والعشرة أضعاف. وهكذا سيواجه الألمان الشرقيون مصاعب كبيرة فى تلبية حاجاتهم الأساسية كما كان الحال من قبل ، كما أنهم لن يتمكنوا فى الوقت نفسه من الاستمتاع بما لذّ وطاب

فى المجتمع الاستهلاكى . وكان كل ذلك محملا بالتهديدات .

وكانت هناك مصاعب أخرى غير حسابية تنذر بالتفجر ، دون أن يحاول أحد أن يقلل من شأنها . وهى مصاعب ناجمة عن الاختلافات الثقافية بين الألمانيتين . وقد تبين من دراسات واستطلاعات مختلفة للرأى جرت فى نهاية ١٩٩٠ أن أربعين سنة من الحياة فى عالمين مختلفين صقلت عقليات ، وحساسيات ، وأساليب معيشة مختلفة . فعلى الصعيد الدينى مثلا اتضح أن ٧٪ فقط من البالغين أعلنوا أنهم ملحدون وذلك فى مقابل ٦٦٪ فى المانيا الديموقراطية السابقة . وبصفة عامة كانت بعض المصطلحات والمفاهيم المستخدمة فى الغرب لا يفهمها الناس فى الشرق . وقد مرت وكالات الإعلان بتلك التجربة ودفعت ثمنها .

ويتضح من حصيلة كل تلك المشاكل مدى صعوبة التحدى الذى واجهتة المانيا . والحق أن القليل من البلدان كان سيجسر على مواجهة هذا التحدى بمثل تلك العزيمة . ولعل العديد منها كان سيحاول معالجة تلك المشاكل تدريجيا . بل وقد يصاب عدد كبير منها بالشلل لحرصه على عدم إثارة موجات غضب والتسبب فى ارتباكات ودواعى بلبلة خطيرة للغاية . وكان خطر التورط كبيرا للغاية خاصة وأن أى إعادة توحيد كانت تتوقف على قبولها من جانب الاتحاد السوفيتى . ولذا كان يتعين الإسراع بجعلها غير قابلة للانتكاس قبل أن يحدث تطور فى موسكو ـ لايزال محتملا ـ قد يؤدى إلى عودة العهد الجليدى . وتدل المصاعب التى واجهها أنصار ميخائيل جورباتشوف ، فى نهاية عام ١٩٩٠ على أن تلك المخاوف لم تكن قائمة على غير أساس . وكان الألمان محقون فى القيام بالتصرف بسرعة ...

جسارة هلموت كول الرائعة

لقد اختار المستشار كول هذا السبيل عمدا ، ففاجأ الكل بموقفه هذا . إنها سياسة تتميز بالجسارة والسرعة أتاحت الفرصة للحكومة الألمانية للتصدى لكل العقبات التى تقف فى سبيلها.

وقد تم التغلب فورا على العقبة الأولى المرتبطة بالأوضاع الدولية . فقد أفادت المانيا الموحدة منذ الوهلة الأولى أنها ستظل عضوا فى حلف شمال الأطلنطى دون أن يتمكن

السوفييت الذين فوجئوا بهذا القرار من أن يواجهوا هذا الاختيار بالمقاومة ولو الرمزية . وفى الوقت نفسه حصل هلموت كول على موافقة الجيش الأحمر المرابط فى المانيا الديموقراطية السابقة بأن يضع برنامجا لرحيله من البلاد دون خسائر أو ضجة ، حسب مواعيد محددة ، ولقاء مساعدة مالية . وقد كلف ذلك المانيا ١٢ مليار مارك ، وهو ليس بالثمن الباهظ لذلك النوع من « التحرر » العسكرى . وهكذا وباختصار **انتصر المارك على الدبابات والمدافع** .

أما التحفظات الأوروبية فقد تمت تهدئتها فى مدة قياسية ، فقد فوجئ شركاء المانيا فعلا بالسرعة الخاطفة لخطوة كانت بون هى التى نظمتها فى الواقع ، وعجز الشركاء عن التحكم فيها . فقد بذلت الدبلوماسية جهودها لتبديد المخاوف ، وبالأخص المخاوف الفرنسية ، بالإعلان رسميا عن تمسكها بالوحدة الأوروبية . وهكذا تم بسرعة تدارك تسلط فكرة « المانيا العظمى » التى طالما تناولتها الأقلام بإسهاب .

وعلى الصعيد الداخلى ، خابت آمال خصوم هلموت كول السياسيين الذين بنوا آمالهم الانتخابية على إعادة التوحيد . فقد نزلت بهم هزيمة سياسية قاسية خلال الانتخابات الأولى التى تم إجراؤها فى المانيا الديموقراطية السابقة فى الوقت الذى كانوا يتقهقرون فيه فى الغرب ، إذ تغلب التحالف المسيحى الليبرالى على نطاق واسع فى الاقتراعين ، مما وفر للأحزاب الحاكمة أغلبية مريحة .

وإضافة إلى جسارة هلموت كول ، بذلت سلطات المانيا الاتحادية جهودا تضامنية لم يسبق لها مثيل . وكان العبء الملقى على عاتق المالية العامة (الميزانية الاتحادية وميزانيات المقاطعات وأجهزة الأمن العام) ثقيلا للغاية . وكانت التقديرات المعقولة تُعوِّل على ١٢٠ مليار مارك سنويا على مدى خمسة أعوام ، أى ٦٠٠ مليار مارك . وقد تمت تغطية جزء من هذا المبلغ عن طريق « صندوق الوحدة الألمانية » الذى يبلغ رصيده ١١٥ مليار مارك . ويعادل هذا المبلغ تقريبا الاستثمارات السنوية الألمانية فى الخارج ، ولو أردنا مقارنة أخرى ، لكانت تمثل قدرا يقل قليلا عن نصف إجمالى مدخرات العائلات . ولذا فإن المجهود المطلوب من دافعى الضرائب والمساهمين فى الادخار سيكون ضخما ، اللهم إلا إذا تم اللجوء إلى الاقتراض الذى قد تترتب عليه عواقب خطيرة (زيادة عبء الاستدانة الذى كان سيصل إلى ١٠٠ مليار مارك سنويا ، وارتفاع معدلات

الفائدة ، واجتذاب رؤوس أموال دولية .. الخ) .

قد تم الآن تجاوز ذلك الافتراض ، وبالطبع لم يتمكن المستشار كول من الامتناع عن التلميح بأن إعادة التوحيد يمكن أن تتم دون أى زيادة فى الضرائب . ويتضح لنا هنا إلى أى مدى أثرت البديهية الأساسية الخاصة بالرأسمالية الأمريكية الجديدة ، ألا وهى تسلط فكرة معاداة الضرائب التى انطلقت فى كاليفورنيا فى عهد « الخنافس » ، وانتقلت عدواها إلى العالم بأسره ، حتى فى المانيا الاتحادية البلد القدوة للنموذج المقابل . فقد اضطر المستشار كول ، على عكس ما كان متصورا فى هذه الفترة المتميزة بالاندفاعية الوطنية الكبرى تأييدا للوحدة ، إلى مسايرة هاجس معاداة الضرائب . غير أنه تعين عليه فى بداية عام ١٩٩١ إلى مطالبة البرلمان بفرض زيادات كبيرة فى الضرائب .

وتقدر الأموال العامة التى سيتم تحويلها من الغرب إلى الشرق خلال عام ١٩٩١ بـ ١٥٠ مليار مارك، أى ما يربو على ٥٠٠ مليار فرنك فرنسى، وهو ما يعادل تقريبا كل ما ينفقه الفرنسيون على الصحة ، أو ما يربو على ثلاثة أضعاف ضريبة الدخل العام فى السنة فى فرنسا . ويعنى ذلك أن ما خصص لهذه الميزانية هائل، بل ولم يسبق له مثيل .

غير أن هذا المجهود استثنائى لاعتبار آخر . فبينما كانت اللامساواة تتزايد من جديد فى كل أنحاء العالم ، على غرار الوضع فى القرن التاسع عشر فى عهد الرأسمالية « المتوحشة » ، ظلت الأولوية الأولى فى بلد واحد فى العالم الحد من اللامساواة بين الأهالى ، أيا كانت التكلفة .

ولم تتم إعادة التوحيد فقط بالأموال العامة . فقد شارك القطاع الخاص هو أيضا فى العملية بفضل العديد من اتفاقيات التعاون التى عقدت بين المنشآت الكبرى أو المنشآت المتوسطة الحجم والصغيرة ، الألمانية الغربية ومنشآت المانيا الديموقراطية السابقة . وكان هذا التعاون ضروريا خاصة وأن انفتاح المنشآت الألمانية الشرقية على المنافسة وواقع السوق أديا إلى إفلاس عدد منها . وقد قدمت الهيئة التى تسلمت كافة المنشآت الألمانية الشرقية بغية خصخصتها قروضا قدرها ٥٥ مليار مارك فى عام ١٩٩٠ . ويتعين أن نلاحظ أن نصف هذه القروض على الأقل لن يمكن تسديده . وسيتطلب عموما الجهد اللازم لإنهاض القطاع الخاص الجديد فى المانيا الديموقراطية سابقا استثمارات هائلة ، ستتكفل بها المنشآت الغربية .

ومما لا شك فيه أن هذا الجهد المالى الذى لا نظير له لشراء المانيا « لثلثها المنسلخ عنها » والمفلس تماما ، يدل بكل تأكيد على جسارة رائعة وسخاء شديد . غير أن المانيا تعلم جيدا أنه سيعود عليها بالنفع وأن استيعاب المانيا الديموقرطية السابقة سيحقق لها المزيد من النمو . بل إنها أصبحت القطب الرئيسى للنمو والاستقرار فى العالم . وهذا مكسب جاء فى وقته فى فترة الانكماش الاقتصادى العام . ومن العسير بالطبع تحديد النتائج المتوسطة والطويلة الأجل لإعادة التوحيد على الاقتصاد ، من الآن . غير أنه يمكن المجازفة على الأقل بعرض بعض السيناريوهات المعقولة . ويتصور مركز الدراسات المستقبلية للمعلومات الدولية حالتين بالنسبة للسنوات الخمس القادمة :

١ – سيناريو أول أطلق عليه تسمية « النمر الخامس » بالإشارة إلى النمور الأربعة الأسيوية . وهو السيناريو الأكثر تفاؤلاً لأنه يفترض حدوث نمو عظيم فى المانيا الديموقراطية السابقة ، يعتمد على افتراضات ثلاثة : أولا ، زيادة معتدلة فى الأجور فى المانيا الديموقراطية السابقة بحيث تصل هناك فى عام ١٩٩٥ إلى ٧٥٪ من الأجور الاتحادية (فى مقابل ٣٠٪ فى عام ١٩٩٠ ، و٥٠٪ فى عام ١٩٩١) ثم استثمارات فى هذا الجزء من المانيا بمعدل ١١٠ مليار مارك فى السنة حتى عام ١٩٩٥ . وأخيرا معدل دخول من المنتجات الأجنبية بنسبة ٤٠٪ والحد تدريجيا من هجرة مواطنى المانيا الديموقراطية السابقة لينخفض من ٣٦٠ ألف شخص فى عام ١٩٩٠ إلى ٥٠ ألفا فى عام ١٩٩٥ .

ولو تحقق هذا الافتراض لكانت نتائج إعادة التوحيد بالنسبة لاقتصاد المانيا بأسرها رائعة حقا . فسيبلغ متوسط نموها نسبة ٣,٧٪ فى السنة على مدى ست سنوات (١٩٩٠ – ١٩٩٥) ، مع عدم ارتفاع معدل التضخم عما هو عليه . وسيظل معدل البطالة أقل من ٨٪ من القادرين على العمل فى عام ١٩٩٥ ، أما ميزان المدفوعات الجارية فسيسجل باستمرار فائضا كبيرا يمثل حوالى ٢,٧٪ من إجمالى الناتج القومى .

وعلاوة على ذلك ، وهذا من أهم النقاط ، ستزول تدريجيا الفروق بين جزئى المانيا ، ولن تصل البطالة إلا إلى ١١,٨٪ فى المانيا الديموقراطية سابقا ، علما بأن رصيد المدفوعات الجارية لن يكون سلبيا إلا بـ – ١,٢٪ من إجمالى الناتج القومى .

ولنلاحظ أخيرا أن الدينامية الألمانية تترتب عليها ، فى هذا السيناريو ، نتائج مواتية بالنسبة لاقتصاديات بلدان منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية فى مجموعها ، سواء فى مجال التنمية أو التضخم أو عجز الميزانية أو ميزان المدفوعات . ففى الشهور الثلاثة الأولى من ١٩٩١ ، انخفضت مبيعات السيارات الفرنسية بنسبة ٢٠٪ فى فرنسا. وزادت بنسبة ٤٠٪ فى المانيا . إنه السيناريو المعتمد على التفكير الراجح ، والأجل الطويل ، والصبر .

٢ – وأطلق على السيناريو الثانى تسمية الجنوب الإيطالى نسبة إلى جنوب هذا البلد الذى لا يزال يسجل تخلفا هائلا بالمقارنة مع الشمال ، وذلك رغم الجهود الى تبذلها الحكومة الإيطالية . وتشمل الافتراضات فى هذا السيناريو ما يلى : نمو الأجور فى المانيا الديموقراطية السابقة يكون أسرع بدرجة كبيرة ، إذ تصل إلى ٩٠٪ من الأجور فى المانيا الاتحادية منذ عام ١٩٩٥ . وهنا يكمن الفارق الأساسى : إنه سيناريو نفاد الصبر الذى يرفض الإصغاء لصوت العقل . وتترتب على ذلك عاقبتان : فالاستثمارات تكون أقل فى هذه الحالة وتبلغ حوالى ٩٠ مليار مارك فى السنة على مدى ست سنوات . وتظل الهجرة كبيرة (٢٠٠ ألف شخص فى السنة طوال هذه السنوات) .

وبالطبع تكون نتائج ذلك السيناريو مواتية بقدر أقل . ويكون نمو إجمالى الناتج القومى بنسبة ٣,٥ ٪ فقط . وتصل البطالة إلى نسبة ٩,٨٪ من القادرين على العمل . ويتسارع التضخم إلى حدّ ما ، وينخفض فائض ميزان المدفوعات الجارية ليصبح ١,٢٪ من إجمالى الناتج القومى . غير أن أهم اختلاف بالمقارنة مع سيناريو « النمر الخامس » هو عمق الفروق بين جزئى المانيا . فالبطالة تصل فى المانيا الديموقراطية السابقة إلى ٢٠,٨٪ من القادرين على العمل فى عام ١٩٩٥ ، ويصل الرصيد السلبى للمدفوعات الجارية إلى – ١٦,١٪ من إجمالى الناتج القومى .

ما هى الدروس التى يمكن استخلاصها من هذين السيناريوهين ؟ أولا ، أن من مصلحة المانيا الاتحادية السابقة ، أن يكون تضامنها أقوى لصالح المانيا الديموقراطية السابقة، حتى وإن كان هذا التضامن باهظ التكلفة فى بدايته. فسيناريو « النمر الخامس» الذى يستلزم قدرا أكبر من الأموال العامة ويتطلب تقديم تضحيات أكثر ، يكون مجزيا بالنسبة للجميع بدرجة أكبر مع الوقت بالمقارنة مع سيناريو الجنوب الإيطالى الذى يعتمد على تضامن أقل فعالية . أما الدرس الثانى فهو أهم . فسيناريو « النمر الخامس » يقضى

بأن ترتفع الأجور فى المانيا الديموقراطية السابقة بسرعة أقل بالمقارنة مع السيناريو الثانى ، ويكون الحزم هنا شرطا لا غنى عنه للحد من البطالة وتسريع النمو .

وقد أدرك الفرنسيون ذلك بين سنتى ١٩٨١ و١٩٨٤ . فقد اعتمدوا بداية على الفكرة القائلة بأن مكافحة البطالة تستلزم العمل بقدر أقل والحصول على مكسب أكبر . غير أن المعاناة علمتهم شيئا فشيئا أن رفع الأجور الأسمية لا يزيد القدرة الشرائية ، بل يميل إلى تخفيضها مع دفع البطالة إلى التفاقم . وهذا التقدم المدهش فى الوعى الاقتصادى وسط الرأى العام هو الذى أدى إلى الاعتراف بالمنشأة وإلى إنهاض الاقتصاد الفرنسى ، بل وأدى أيضا لأول مرة فى تاريخنا إلى تفاهم حقيقى حول فعالية الرأسمالية . وتواجه المانيا الشرقية وبلدان وسط أوروبا اليوم تحديا مشابها فى نوعه وإن كان على نطاق أوسع . وكان هلموت كول حريصا خلال الحملة الانتخابية على أن يذكر دائما وهو فى شرق المانيا بأن « الطريق نحو الرفاهية سيكون طويلا وشاقا » ، ولكن تلك التحذيرات كانت تضيع وسط عواصف التصفيق والهتاف بشعار *المانيا أرض واحدة!* والآن وقد تضاعفت المظاهرات ضد البطالة ، وتقرر أن يحصل عمال التعدين فى المانيا الديموقراطية السابقة على أجور مماثلة لأجور زملائهم فى الغرب فى عام ١٩٩٤ ، فإن المسألة المطروحة هى ما إذا لم تكن المانيا الديموقراطية السابقة فى طريقها إلى الانزلاق بسبب الزيادة السريعة للغاية فى الأجور ، نحو سيناريو الجنوب الايطالى .

اتجاه السيد پويل المعاكس ، المنذر بالكوارث

وفى ظل تلك الأوضاع ، أعلن السيد أوتو پويل ، رئيس البنك المركزى الألمانى فى ٢٦ مارس ١٩٩١ فى بروكسيل أن الاتحاد النقدى بين الألمانيتين يقدم مثلا « لما يجب ألا نقدم عليه فى أوروبا » ، ونعى على الحكومة الألمانية لجوءها إلى « تعميم استخدام المارك الألمانى فى الشرق بين ليلة وضحاها بدون أى استعداد فى الواقع ، ودون توفير إمكانية تصحيح الوضع ، بل والأدهى من ذلك ، عن طريق معدل تبادل غير مناسب ومنذر بالكوارث » .

والواقع أن « الكارثة » هى تلك الكلمة التى نطق بها مسئول بنك مركزى ، ومن باب أولى مسئول بالبنك المركزى الألمانى . ومن المفهوم بالطبع أن يكون قد بذل كل

جهده لكى يقنع حكومة بون بالعدول عن فكرة ضرورة الاستدانة لتمويل عملية إعادة التوحيد . فهذا دوره . ولكن ذلك لا يعنى أن ينتقم من ذلك الفشل « السعيد » وأن يدين فى الوقت نفسه الوحدة النقدية الأوروبية . والهبوط الذى سجله سعر المارك الألمانى على أثر التصريح التاريخى الذى أدلى به السيد پويل مسألة ثانوية . ولكن الأخطر من ذلك أنه نسى بشكل مبكر للغاية أنه لولا إقدام المستشار كول على التصرف فورا وبلا تردد ، حتى أوجد وضعا لا يمكن الرجوع فيه ، لما كان أحد يستطيع أن يؤكد أن الستار الحديدى لن ينزل من جديد وسط برلين . ويعود ذلك التعبير عن الغضب أصلا إلى الجرح الذى أصاب اعتزاز السيد پويل بنظرته للأمور . فعندما تمت إعادة التوحيد كانت الإنتاجية بين جزئى المانيا ١ إلى ٢ بل و١ إلى ٣ (وهو الحال بالنسبة للبرتغال) . وقد اقترح البنك المركزى الألمانى ، اعتمادا على وجهة نظره التقنية البحتة ، أن يكون سعر التبادل متمشيا مع ذلك . ولكن المستشار كول حسم المسألة ، وفضل على العكس « الاختيار ١ إلى ١ » .

والواقع أنه يتبين من قراءة الصحف أن هذا القرار قد يبدو « منذرا بالكوارث » إذ أنه يؤدى إلى تفاقم البطالة وإغلاق مصانع وتثبيط عزم الأهالى الذين كانوا قد بلغوا أوج حماسهم قبل ذلك ببضعة مشهور . ولكن ماذا كان سيحدث لو أن كول أخذ بوجهة نظر پويل ؟ بالطبع كانت دخول الألمان الشرقيين سترتفع بقدر أقل فى مقابل زيادة أقل فى البطالة ، ولكن ذلك كان سيؤدى إلى هجرة على نطاق واسع يستحيل تحجيمها ، وعملية تصحر حقيقية تصيب المانيا الديموقراطية السابقة . وكما قال المستشار كول بهذا الصدد: « لو أن المارك لم يذهب إلى لايبزج، لكانت لايبزج قد ذهبت إلى المارك ». ففى بعض أيام عام ١٩٩٠ ، عبر ١٥٠ ألف من الألمان الشرقيين الحدود القديمة الواقعة غربا بينما لم يعبر فى ربيع عام ١٩٩١ إلا بضعة مئات فقط . يبدو أن السيد پويل أراد أن يتجاهل تلك الورطة المخيفة باستخدام كلمة « الكارثة » : إما البطالة محليا وإما التصحر بهجرة القادرين على العمل من المقاطعات الخمس الموجودة فى شرقى البلاد ، ومن الواضح أن اختيار كول بين البطالة المؤقتة والتصحر لمدة غير محددة، كان الأقل ضررا .

غير أن الاتجاه المعاكس الذى أراده رئيس البنك المركزى كان منذرا بالكوارث لسبب آخر . فمنذ عدة عقود والسلطات فى فرانكفورت مقر البنك المركزى تتمسك بمبدأ

استحالة تحقيق وحدة نقدية دون أن تلتقى مقدما السياسات والأحوال الاقتصادية . وهل هناك حالة أقل تلاقيا وأكثر تنافرا من اقتصاديات جزئى المانيا ؟ ولذا كان يتعين أن تؤدى الوحدة النقدية الألمانية إلى نتائج « كارثية » وإلا فإن البنك المركزى الألمانى سيجازف بإراقة ماء وجهه أمام المؤسسات الأوروبية ، بعد أن تبين خطأ البند الأول فى سجل معتقداته فى المانيا ذاتها ، بينما كان يريد أن يطبقها فى المؤسسات الأوروبية ، ولذا فقد قال السيد پويل عن الوحدة النقدية الألمانية إنها «المثل الذى يجب ألا نطبقه فى أوروبا » غير أن المثل الذى قدمته البلدان اللاتينية بالأخص منذ عشر سنوات يدل على أن الوحدة النقدية تعزز التقاء الاقتصاديات . أما الدعوة إلى عكس ذلك فمعناها ترك البرتغال واليونان ـ وأسبانيا أيضا بلا شك ـ وحتى إيطاليا ، خارج الوحدة الاقتصادية ، والنقدية الأوروبية المرتقبة .

وإذا كان الأمر كذلك ، فما مصير آمال بلدان وسط أوروبا: المجر وتشيكوسلوفاكيا ، وبولندا ؟ تلك الآمال المرتبطة بتقدم الوحدة النقدية والوحدة السياسية الأوروبية ؟ ولو لم تذهب الوحدة الأوروبية إلى بلدان وسط أوروبا لجاء سكان هذه البلدان عندنا .

وفى الوقت الذى أكتب فيه هذه السطور جاءت الأخبار الأخيرة مثيرة للقلق . فقد لحقت بالمستشار كول هزيمة ساحقة فى الانتخابات الجزئية التى جرت فى دائرته الانتخابية . كما استقال السيد پويل ومما يثير المزيد من القلق أن إى. چى. ميتال ، اتحاد عمال الصناعات التعدينية ، حصل على رفع أجور العاملين فى قطاع التعدين فى المقاطعات الخمس الشرقية من ٦٠٪ فى عام ١٩٩١ إلى ١٠٠٪ فى عام ١٩٩٤ . ويعبر ذلك عن انزلاق خطير بل و « كارثى » نحو سيناريو الجنوب الإيطالى .

ومع ذلك فإننى أؤكد بالذات على الدرس الذى تقدمه المانيا . فهو يبين لنا ما يمكن أن تحققه أوروبا لو أنها توحدت حقا ، أى أنها نظمت نفسها بعبارة أخرى فى اتحاد فدرالى .

ما يمكن أن تحققه أوروبا

هناك عبارة قديمة تقدمها الحكومة إلى أغلبيتها البرلمانية : « قدموا لى مالية جيدة ، وأنا أحقق لكم سياسة جيدة » . وسيدخل هلموت كول التاريخ عن هذا الطريق . فقد

تحلى بجسارة لم تعهد من قبل ، ولجأ إلى التوحيد الفورى لعملتى جزئى المانيا ، فى بلد يتمسك منذ أربعين سنة بالتشدد فى مبادئه الاقتصادية . فهذا الرجل الذى كان من المعتقد أنه يفتقد القدرة على التخيل والحسم ، فرض إرادته السياسية الاتحادية من بون على ممثلى المقاطعات التى تقود البنك المركزى فى فرانكفورت ، وذلك رغم رأى الخبراء الرسميين ، ورغم تدويل الاقتصاديات الذى يحد من قدرات الدول على المناورة ، ورغم احتمالات الهزيمة فى الانتخابات وضروب الأنانية القومية والإقليمية والفئوية .

وهناك حقيقة كثيرا ما تطمس ، ألا وهى أن المقتضيات الاقتصادية يتعين عليها أن تتراجع أحيانا وراء إملاءات السياسة ، شريطة ألا يتحول هذا المبدأ إلى مبرر . وأريد أن أوضح بقولى هذا أن أولوية السياسة لا يمكن أن تقوم إلا على نجاح اقتصادى ومالى سابق . فكلما كان الاقتصاد قويا ، كلما تمكنت السياسة من التحرر منه . فلو لم تكن المانيا قد جمعت فوائض ، ولو لم تكن عملتها بهذه القوة ومنشآتها بهذه القدرة الإنجازية ، وجهدها الاقتصادى الكامن بهذه الضخامة ، لما كان بوسعها أن تقدم على ذلك العرض العلنى المذهل لشراء شرقها . وكل الفرص تبشر بأنها ستربح من خلال ذلك العرض العلنى للشراء . ويتحقق ذلك بالذات لأنها تمكنت من السيطرة على « مقتضيات الاقتصاد » والتحرر منها بالتالى .

كما أننا نستطيع أن نستخلص من تلك التجربة الألمانية الفكرة القائلة بأن الجسارة والتضامن يمكن أن يتآلفا بشكل فعال . ولا تعنى الجسارة والديناميكية الاقتصادية بالضرورة الإقصاء ، واللامساواة ، والظلم الاجتماعى . أما التضامن فلا يفترض حتما الجمود والتباطؤ والبيروقراطية .

غير أن العاملين الأساسيين المميزين للنموذج الراينى واللذين جعلا من الممكن تحقيق إعادة التوحيد هذه بلا وقوع مأساة ، يتعين أن يظلا راسخين بوضوح فى أذهاننا . ولقد سبق تناولهما فى الفصول السابقة ، ولكنهما يكتسبان أهمية خاصة ويبرزان بوضوح فى ظل ذلك الوضع .

العامل الأول : النظرة البعيدة المدى لمصالح البلد . فقد أدرك الألمان أن التضحيات التى يقدمونها الآن فى المجالين الاقتصادى والاجتماعى ستثبت جدواها فى المستقبل .

وبالطبع سيتعمق العجز ، وستقل الفوائض، وستتأثر الرعاية الاجتماعية وسيحتاج الأمر إلى زيادة الضرائب فى الفترة الأولى، ولكن مهما كانت نوبات الغضب فى الغرب، وبالأخص فى الشرق ، فإن الألمان سيحصلون فى نهاية الأمر على ما يعوض تلك الجهود .

والعامل الثانى: الأولوية الممنوحة للمصلحة المشتركة على المصالح الخاصة . فقد عزز الألمان سياستهم الطويلة المدى بتجنيب المصالح الخاصة ، التى كانت تتطلب فى الواقع اللجوء إلى تحرك حذر ومتوازن ومدخر للأموال العامة والخاصة . ولو كان المستشار كول قد استجاب لإلحاحات دافعى الضرائب أو العاطلين عن العمل لما أقدم على تلك المغامرة .

ويمكننا أن نتصور الآن بالذات ما كان يمكن أن يحدث لو أن السوق المالية أملت قوانينها وفرضت منطقها على المنشآت والحكومة . فما كان يمكن أبدا المجازفة بتحقيق إعادة الوحدة وما كان يمكن القبول بمثل هذا الرهان الطويل المدى ، بما يتضمنه من مجازفات لا يمكن التنبوء باحتمالاتها ، لأن تلك الاحتمالات – وخاصة المالية منها – لم تتم إزالتها . ولا يعرف أحد حقا ما إذا كانت التوترات المالية التى ستنجم عن الإقبال الضخم على الأرصدة اللازمة لتحقيق إعادة الوحدة ، سيكون من الممكن التغلب عليها بلا آلام شديدة : إرتفاع معدلات الفائدة ، والتضخم ، وتقلبات داخل النظام النقدى الأوروبى .. الخ . فهناك مخاطر كامنة لا تزال قائمة .

غير أن الأمر المؤكد هو أن هذه التوترات يمكن التخلص منها بسهولة أكبر فى ظل نظام يؤمن قوة المؤسسات المالية . ففى حالة المانيا ، لو كانت السوق المالية المهيمنة غير مستقرة ومتوترة وتقلباتها غير متوقعة – كما هو الحال فى النموذج الأمريكى الجديد – لما كان بوسعها تحمل صدمة إعادة التوحيد . فالنظام المصرفى الثابت والقوى الذى ينتهج سياسة موجهة نحو المنشآت يكون مسلحا بشكل أفضل للتأقلم مع المتطلبات المالية الجديدة بلا أضرار كبيرة . ومن الأيسر تغليب المصلحة الجماعية فى إطار بنى متينة الأركان ، قائمة على النتائج التى تراكمت طوال عشرات السنوات ، وذلك على عكس التصدى لعشرات الآلاف من المضاربين الذين تتسلط على أذهانهم فكرة تحقيق المردودية الفورية وفقا لمعايير غير مستقرة ، وأهمها رأى بعض المضاربين .. فى رأى المضاربين الآخرين .

وأخيرا يجب أن يوحى إلينا « الدرس الألمانى » ببعض الافكار الاستفزازية المفيدة بخصوص شرق أوروبا بوجه عام . فما حققته المانيا بالنسبة لثلثها الشرقى الذى ألحق به التاريخ الأضرار ، هل يمكن أن تحققه أوروبا بأسرها مع « ثلثها » المؤلف من وسط أوروبا الذى عانى الشدائد ولحق به الدمار من جراء نصف قرن من الشيوعية .

وقبل أن نرسم الخطوط العريضة للجواب على هذا السؤال ، يجب أن نحسب الأخطاء الجسيمة المرتكبة حاليا والتى يمكن أن تؤدى إلى وقوع المانيا الشرقية فى وضع أدنى من توقعات سيناريو الجنوب الإيطالى . وأهم خطأين هما من جهة ، ارتفاع الأجور الذى يسبق الإنتاجية إلى حد كبير ويتجاوزها ، ومن جهة أخرى سخاء المعونات الاجتماعية الذى يجعل الكثيرين يكسبون اليوم بدون أن يعملوا ، أكثر مما كانوا يربحون بالأمس بعملهم . غير أن الرأى العام غير راض لأن مستوى معيشته ، وبالأخص آفاق المستقبل تبدو أقل مدعاة للرضا مما هى فى الغرب .

وإلى متى ستظل التضحيات المالية التى يقدمها الغرب تواصل جعل الشرق مترديا فى الخمول والجفاء ؟ يتوقف الأمر على حجم الاستثمارات المنتجة وسرعة توفيرها .

وستكون تلك الاستثمارات المانية أساسا ، المانية غربية بالطبع ، ولكنها المانية على أى حال . وعلى العكس ، ففى بلدان وسط أوروبا الأخرى حيث لا تتوفر سوى قدرة ضئيلة لتنمية الاستثمارات القومية القادرة على المنافسة ، لا تستطيع أن تسرع انطلاقة اقتصاد السوق إلا الاستثمارات الأجنبية . وإيقاع هذه الاستثمارات بطئ بالطبع ، ولكن تسريعها على أيدى رجال الأعمال الأجانب فى تلك البلدان قد يؤدى إلى تفاقم مخاطر وردود الفعل القومية والشعبية على حساب التنمية الاقتصادية .

غير أن هناك إمكانية للتوصل إلى حد أقصى بين فيض المساعدات وشحتها فى البلدان المجاورة .

وهذا المسعى لا غنى عنه . لماذا ؟ فلننظر فى الأمر عن كثب .

عدد سكان المانيا الديموقراطية السابقة ١٧ مليونا فى مقابل ٥٨ مليونا فى المانيا الاتحادية قبل الوحدة ، أى ما يقل عن الثلث . ومجموع سكان المانيا الديموقراطية السابقة وبلدان وسط أوروبا المجاورة لها (المجر ، تشيكوسلوفاكيا ، وبولندا) يبلغ ١٠٠

مليون نسمة مقابل ٣٤٠ مليونا فى البلدان الإثنى عشر الأعضاء فى الوحدة الاقتصادية الأوروبية . وهذه البلدان الثلاثة التى كانت تأمل فى أن يفتح لها فور تحررها من الشيوعية فى عام ١٩٨٩ ، أبواب الرفاهية ، تخوض فى الواقع رحلة شاقة فى أرض قاحلة . وصحراء يصرخ فيها أنبياء زائفون ذوو اتجاهات « شعبوية » وقومية متطرفة . وهى لن تحصل برغم جهود البنك الأوروبى للتعمير والتنمية ، على مساعدة تعادل تلك التى قدمت للألمان الشرقيين ، وذلك لأنه رغم كل التقدم الذى حققته الوحدة الاقتصادية الأوروبية منذ عام ١٩٨٥ ، إلا أنها ليست وحدة سياسية فيدرالية ، على غرار المانيا الاتحادية ، بل ولا حتى سوق واحدة متكاملة بل هى بالأحرى منطقة تبادل حر ، لا تتضمن أى سياسات مشتركة فيما عدا الزراعة والنظام النقدى الأوروبى .

ولو ساهمت الدول الإثنتا عشرة معا وخصصت لا ١ أو ٢٪ من مواردها بل ١٠ أو ١٥٪ – كما تفعل كل الاتحادات الفيدرالية فى العالم الحر – لحققت فورا قفزة إلى الأمام فى الاتجاه الراينى ، حيث يدعم الإثراء والتضامن كل منهما الآخر . ولكن الأمر لن يقتصر على ذلك . فستتوفر لهذه البلدان فى الوقت نفسه الوسائل لإخصاب الصحارى الاقتصادية الجديدة فى وسط أوروبا . ولن يعنى ذلك بالطبع تطبيق الدرس الألمانى الثانى بالكامل ، ولكن مجرد العمل على إعادة اكتشاف ما ابتكره الأمريكيون عن طريق مشروع مارشال . فمن الممكن أن يكون مجهود التضامن الذى يقدمه بلد ما لعدد من البلدان الآخرى مفيدا بشكل غير مباشر لمن يتجاسر ويكون كريما .

والبلد الذى ابتكر ذلك اسمه الولايات المتحدة . وهى الولايات المتحدة الأمريكية بينما لا توجد ولايات متحدة أوروبية . وهذا مدعاة حقا للأسف بالنسبة لنا . فعدم توحد أوروبا سيكون باهظا أكثر فأكثر . وهذا يدعو أيضا للأسف بالنسبة للمجريين والتشيك والبولنديين وكافة جيرانهم . ونتيجة لعدم قيامنا ببناء الولايات المتحدة الأوروبية ، رحنا نقيم فى وسط أوروبا وشرقها ما سماه فاتسلاف هافل مؤخرا « **منطقة يأس وعدم استقرار ، وفوضى لن يكون تهديدها لأوروبا الغربية أقل مما كان من قبل من فرق ميثاق وارسو المدرعة** » .

خاتمة

تنتهى الكتب فى معظم الحالات بتوصيات ، فتُقدم بعض « الوصفات » ، وتُقترح إصلاحات فضفاضة حتى يتعذر الاعتراض عليها ، وتوجه النداءات الداعية إلى التمسك بالواجب الوطنى ، مع الحرص على التطلع إلى المستقبل . وكثيرا ما شجبت « ما علينا إلا أن ... » (كما فى كتابى *الرهان الفرنسى*) مما يفرض علىّ عدم الوقوع فيه . والواقع أننى أؤمن إلى حدّ كبير بقدرة الأحداث على التربية ، كما أننى أثق بإفراط فى العقل بحيث يحول ذلك دون أن استسلم لتلك البلاغة الزائفة أو الطائشة . ويبدو لى أن كافة المعلومات الواردة فى هذا الكتاب تتحدث عن نفسها . فمن الواضح أن الرأسمالية ، باتت خطرة من جديد ، وأن التمايز بين نموذجيها وتعارضهما بعمق أصبح مؤكدا إلى حد كبير . ويبدو لى كذلك أن النموذج الأكثر تعرضا للأخذ والرد ، والأقل فعالية والأشد عنفا هو الذى يحرز القدم ، ويشكل خطرا حقيقيا .

غير أننى لا أريد أن الجأ إلى الغش بالاستناد إلى الواقع . فمن الخطأ مثلا أن أسوِّد الصورة حرصا على المجادلة أو أن أسدل ستار الصمت على « الأنباء الطيبة » التى أفادتنا بها السنوات العشر الأخيرة ... فانهيار الشيوعية كان أيضا بمثابة تقدم عالمى أحرزته الديموقراطية . كما أن انتصار اقتصاد السوق والتبادل والتبعية الاقتصادية المتبادلة حققت الازدهار بالنسبة لملايين من الرجال والنساء . ولم يحدث أبدا من قبل أن كان الاقتصاد العالمى أكثر سخاء بالنسبة لمثل هذا العدد الضخم من البشر . وكان تقهقر البيروقراطيات والرطانة السياسية والاقتصاد الموجه بمثابة انطلاقة هائلة للمبادرة الفردية وللقدرة على الإبداع ، حتى فى أمريكا رونالد ريجان وحتى فى انجلترا مارجريت تاتشر ! فالثورة المحافظة لم تسفر فقط عن مساوئ . ولا يمكننا أن ندرج فى سجل سلبيات عهدنا الفردية التى تحررت، والقدرة على التحرك، وديناميه قادة المنشآت، وأهمية التنافس ! إذا كان الغرب يبهر مئات الملايين من الرجال والنساء فى الشرق والجنوب ، وإذا كانت

أمريكا « العائدة » تجسد آمال شعوب بأسرها ، فلا يمكننا أن نتصور أن الأمر ليس سوى هذيان جماعى ، أو أنه مجرد « ظاهرة إعلامية » صرفة ، ما دام هذا التعبير أصبح رائجا . فالمجريون البولنديون والألبان الذين يصوبون أنظارهم نحو شيكاغو ، أو ليخ ڤاليسا الذى يذهب لاستشارة مارجريت تاتشر فور خروجه من قصر بكنجهام ، كل هؤلاء ليسوا أغبياء .. وسيصل بنا الأمر إلى حدّ عدم ملاحظة ما تحقق خلال عشر سنوات ، لأننا استفدنا منه دون أن نشعر ، وبلا صدمات . وهذه الملاحظات ليست مجرد نوادر نسوقها .

غير أننى أقول إنها ليست كافية . فبرغم نجاحات الرأسمالية فى الآونة الأخيرة وانتصاراتها التى لا يمكن إنكارها ، والمكاسب الى حققتها إلا أنها مهددة الآن فعلا بإنجراف يحاول هذا الكتاب أن يوضحه . وبما يزيد من خطورة هذا الانجراف أنه قوى وخطير وليس مؤقتا أو رهن ظروف طارئة ، بل يتوافق مع حركة كبرى للاقتصاد العالمى . وهو شاهد على تصدع جديد فى تاريخ العالم المتقدم صناعيا . وأنا لست متأكدا من مدى تصور المعنيين بالقضايا لحجم هذا التغيير .

عصور الرأسمالية الثلاثة

أود أن ألجأ إلى التبسيط لشرح وجهة نظرى ، حتى وأن استدعى الأمر أن أضغط على الملامح . والواقع أن الرأسمالية مرت فى علاقاتها مع الدولة ، خلال قرنين من الزمن بالضبط ، من ١٧٩٠ حتى ١٩٩١ بثلاث مراحل مختلفة . وها نحن ندخل الآن العصر الثالث بخطى حثيثة .

١٧٩١

كانت المرحلة الأولى ، مرحلة الرأسمالية فى مواجهة الدولة . وقد سجل عام ١٧٩١ فى فرنسا انعطافة هامة بصدور قانون لى شاپلييه ، الذى كان على الأرجح أهم قوانين الثورة الفرنسية فى المجال الاقتصادى : فقد ألغى هذا القانون نظام الطوائف المهنية وحظر تشكيل الطوائف المهنية وأقام أسس حرية التجارة والصناعة للقضاء على وصاية الدولة الملكية السابقة . وأعقب ذلك قرن من التطور المتواصل والمدهش . فالدولة تخضع لقواعد القانون ، وظهرت الوظائف العامة بشكلها الحقيقى ، ولم يعد الموظفون فاسدون ، كما تراجعت الدولة بالأخص أمام «قوى السوق » وركزت جهودها على وظيفها الأولية ،

ألا وهى دولة الأمن المكلفة بالحفاظ على النظام العام ضد « الطبقات الشريرة » ، أى البروليتاريا الصناعية الجديدة . ونشهد فى الوقت نفسه الاستغلال الجديد « للإنسان على يد أخيه الإنسان » والاقتلاع التدريجى للعالم الريفى القديم ، والاضطهاد الاقتصادى للطبقة العاملة وضراوة الثورة الصناعية التى لم تعهد من قبل .

إنها كل تلك الأشياء التى شجبها كارل ماركس باقتدار عبقرى فى بيان الحزب الشيوعى (١٨٤٨) . **وفى عام ١٨٩١ ، شجبت بدورها كل من الكنيسة البروتستانتية والكنيسة الكاثوليكية بالأخص ، الأوضاع الاجتماعية ، مقترحة علاجات تتعارض مع الحلول التى تراها الماركسية ، أى التعاون بين رأس المال والعمل ، لا الصراع الطبقى . ولا تزال الرسالة البابوية لليون الثالث عشر تتردد حتى الآن أصداؤها الداعية إلى إنصاف الدولة للعامل ، مما كان له تأثير كبير على تطور الرأسمالية فى القرن العشرين .**

١٨٩١

وهنا تبدأ المرحلة الثانية ، مرحلة الرأسمالية المحجمة من قبل الدولة . فكل الإصلاحات موجهة نحو هدف واحد ، ألا وهو تصحيح تجاوزات السوق والحد من غلواء الرأسمالية وعنفها . وتبدو الدولة فى كل مكان حاجزا ضد تعسف السوق الحرة ومظالمها ، وحامية الفقراء . وهى التى تبذل الجهود لإضفاء قدر من الإنسانية على قسوة الرأسمالية الأولى بسن القوانين وإصدار المراسيم تحت ضغط النضالات العمالية ، ومن خلال عقود العمل الجماعية .. وأحرزت حقوق العمال التقدم ، وتزايدت الضرائب ونُظم إعادة التوزيع بشكل متواصل . وسارت كافة التطورات التشريعية فى نفس الاتجاه . وبالطبع فإن أمريكا التى أفلتت جزئيا من مآسى « المشكلة العمالية » لم تسر بنفس الإيقاع . غير أنها لحقت بأوروبا فى هذا المجال بعد الأزمة الاقتصادية الكبرى فى عام ١٩٣٠ . فمنذ عهد روزفلت حتى كارتر ، مرورا بكينيدى وجونسون ، لم تكف الولايات المتحدة عن اقتفاء أثر التطور الأوروبى طوال خمسين سنة نحو رأسمالية معتدلة نوعا ، دون أن يصل بها الأمر على أى حال إلى حد بناء دولة الرفاهية ، إلا بعد الحرب العالمية الثانية .

وطوال تلك الفترة التى تميزت بتزايد نفوذ الدولة ، كانت الرأسمالية تتطور « القهقرى » نوعا تحت تأثير الضغط المعنوى والسياسى لغريمها ، الأيديولوجية الشيوعية

التى انتحلت ميزة بث الآمال والتطلع إلى المستقبل . ويتعين على المرء أن يشحذ قريحته لكى يتذكر الآن مدى شدة ذلك الضغط . لقد كتب فرانسوا بيرو ، وهو من أعمق رجال الاقتصاد فكرا ، يقول منذ ثلاثين سنة مضت : « لقد تعرضت الرأسمالية للهجوم عليها بشدة وجهارا ، وواجهت معارضة خبيثة حتى باتت وكأنها بالنسبة للأغلبية الساحقة عدو الجنس البشرى . فتوجيه الإدانات لها يعنى الاضطلاع بدور لا يتضمن المخاطرة . والدفاع عن قضيتها هو بمثابة مخاطبة قضاة يحتفظون فى جيبهم بحكم جاهز بالإعدام » (*الرأسمالية* ، مجموعة « ماذا أعرف ؟ ») .

١٩٩١

غير أن الحركة سارت فى الاتجاه العكسى منذ حوالى عشر سنوات . فقد أوشكت الدولة على خنق الاقتصاد من فرط حرصها على ضمه بين ساعديها أو التسلط عليه . وأدت مغالاتها فى فرض الاعتدال على السوق إلى شله . وهكذا سئم الناس خضوعهم أكثر فأكثر لإملاءات بيروقراطية يتزايد طابعها الكافكوى . ولنتذكر إضراب رجال الإسعاف فى بريطانيا خلال شتاء ١٩٧٩ الذى جرد حزب العمال من أهليته وجاء بمارجريت تاتشر إلى السلطة .

لقد تغير إذن ترتيب الأولويات . ولم يعد الناس ينظرون إلى الدولة كحام أو منظم ، بل كمتطفل ومعرقل وحمل ثقيل. لقد دخلنا بذلك المرحلة الثالثة، مرحلة *حلول الرأسمالية محل الدولة* . وقد اقتضى الأمر منا مرور عشر سنوات لكى ندرك حقيقة الأمر . فقد بدأ كل شئ فى الواقع فى عام ١٩٨٠ بانتخاب مارجريت تاتشر فى بريطانيا ورونالد ريجان فى الولايات المتحدة فى آن واحد تقريبا . فكم كان عدد المراقبين الذين أدركوا أن المسألة لم تكن مجرد تداول للحكم عن طريق الانتخابات؟ لقد جاءت بالفعل أيديولوچية رأسمالية جديدة إلى السلطة على جانبى الأطلنطى .

ومبادئ تلك الأيديولوچية معروفة وهى تتلخص فى بضع كلمات : السوق خير والدولة شر . وبينما كانت الرعاية الاجتماعية تعتبر مقياسا لتقدم المجتمع ، أصبحت تشجب باعتبارها تشجيعا على التكاسل ، وبينما كان ينظر إلى الضرائب كوسيلة أساسية للتوفيق بين التطور الاقتصادى والعدالة الاجتماعية ، أصبحت الضرائب متهمة ، عن

حق ، بأنها تثبط همة الناس الأكثر دينامية وجسارة . ولذا يتعين تخفيض الضرائب والحد من المشاركة فى تكاليف الرعاية الاجتماعية ، وإلغاء القواعد ، أى دفع الدولة إلى التراجع فى كافة الميادين لكى تتمكن السوق من تحرير طاقات المجتمع الخلاقة . فلم يعد الأمر يقتصر فقط على جعل الرأسمالية فى مواجهة الدولة كما كان الحال فى القرن التاسع عشر ، بل الحد من مجالات اختصاصها إلى أقصى درجة ، وإحلال قوى السوق محلها بقدر الإمكان . ففى القرن التاسع عشر لم تكن الرأسمالية تسعى إلى الحلول محل الدولة فى مجالات الصحة أو التعليم أو وسائل الإعلام وذلك لسبب بسيط ، وهو أن المدارس والمستشفيات والجرائد كانت من اختصاص المبادرات الفردية . ولكن فى عصرنا هذا ، ينتقل تدريجيا العديد من النشاطات من القطاع العام إلى القطاع الخاص فى أغلب البلدان المتقدمة صناعيا بدءا بالإذاعة والتلفزيون ، وبتوصيل الماء حتى نقل البريد ، مرورا برفع القمامة من البيوت .

وحتى عام ١٩٩١ كان بوسع الناس أن يتساءلوا هل ستكون تلك « الثورة المحافظة » مجرد مرحلة عابرة لا مستقبل لها . وقد آمن بذلك العديد من الناس فى أوروبا فواصلوا سخريتهم من « الريجانية » أو « التاتشرية » . ومن الممكن التساؤل اليوم حول مستقبل التاتشرية فى انجلترا . ففى لندن سارع جون ميجور ، الذى حل محل مارجريت تاتشر ، باتخاذ إجراءات رمزية تتعارض مع الفلسفة التاتشرية ، ومنها مثلا إلغاء ضريبة الرأس . أما فى الجانب الآخر من الأطلنطى ، فيبدو أن الريجانية قد ترسخت على العكس فى أذهان الرأى العام .

ويبدو أن حرب الخليج وانتصار الجنرال شوارزكوبف مصحوبا بعودة « الأولاد » مظفرين ، وبارتفاع مذهل فى سعر الدولار ، قد خلص أمريكا لأمد طويل من الإهانات والشكوك التى عانت منها من قبل . لقد أصبحت موقنة تماما من جديد بأن رأسماليتها هى خير نظام عرفه العالم . وهى لا تتصور ذلك وحدها . فالكل أو الكل تقريبا يؤمن بنجاح الثورة المحافظة ويحاول تطبيق وصفاتها .

وهذا صحيح فى البلدان الشيوعية السابقة ، حيث لم يسمع أحد بعد أى شئ عن اقتصاد السوق الاجتماعى أو بالنموذج الراينى . وقد افتتح البولنديون مؤخرا بورصة وارسو فى المقر السابق للحزب الشيوعى حتى قبل أن يتمكنوا من إقامة نظام مصرفى جدير

بتلك التسمية ، بينما راح ليخ ڤالسا يجوب أوروبا الغربية مبشرا بأفكار فتيان شيكاغو ومدرستهم الاقتصادية .

وهذا صحيح فى البلدان النامية . فقد كانت التجارب تشير على ما يبدو قبل ريجان إلى أن انطلاقتها تفترض دفعة من جانب الدولة ، كما جرى فى اليابان ، وكوريا الجنوبية . فالنجاحات الأشد تألقا كانت خلال السنوات الأخيرة من نصيب بلدان مثل شيلى والمكسيك وتايلاند التى لجأت إلى التخلص من القواعد وإلى ممارسة الخصخصة . بيد أنه يتعين أن نلاحظ على أى حال أنه إذا كان النموذج الراينى قد أثبت أنه الأكثر فعالية فى أوروبا ، إلا أن نقله إلى العالم الثالث بصيغته الديموقراطية الاجتماعية كثيرا ما كان مبررا لتكاثر المنشآت العامة المدمرة ولتدخلات من جانب الحكومة ما كانت تؤدى إلا إلى نشر الفساد. فضغط النفقات، والحد من عجز الميزانية العامة، وتخفيض بعض الضرائب ، والخصخصة ، وإلغاء القيود ، كل ذلك مؤلم ولكنه مجزى فى الكثير من الأحوال.

كما أن « سوق عام ١٩٩٢ الكبرى » فى أوروبا هى أيضا من وحى الريجانية إلى حد كبير ، من خلال الحدّ الأقصى من التنافس والحد الأدنى من تدخل الدولة ، وما يترتب على ذلك من عواقب اجتماعية على المدى الطويل . فطالما ظلت السوق الموحدة غير مقيدة بوحدة سياسية فإن كل حكومة من حكومات البلدان الإثنى عشر الأعضاء ستكون مرغمة ، أيا كانت أفضلياتها السياسية الخاصة ، إلى تعزيز قدرة اقتصادها على التنافس عن طريق إفقار الدولة ، وإعفاء الأغنياء من الرسوم وفرض المزيد منها على الفقراء على غرار ما أقدم عليه ريجان . وقد بدأ ذلك بالفعل .

ومن جهة أخرى فإن أغلب الجامعات ومدارس الإدارة تلقن كوادر وقادة المنشآت المرتقبين بأن ذلك هو منحى التاريخ وقانون المستقبل .

فبعد أن توصلت القوى الديموقراطية والدولة ، على مدى حوالى قرن ، إلى تحجيم الرأسمالية ودفعها إلى الاعتدال ، ها هى الأدوار تنقلب رأسا على عقب ، خاصة بسبب تدويل الاقتصاد الذى يزدرى عجز الدول المنقسمة على بعضها .

وهذا واضح تماما منذ عام ١٩٩١ على الأقل بدخولنا مرحلة *حلول الرأسمالية محل الدولة* .

والصدع التاريخى الذى يبرزه هذا الكتاب كثيرا ما يكون منبعا للدينامية والازدهار ، ولكنه مصحوب بتمزقات اجتماعية تكون مأساوية وخطرة أحيانا . ولا يمكن القبول بإعادة النظر فى هذا التقدم ، اللهم إلا إذا اعتبرنا أن جوهر التقدم الاجتماعى الذى جاء به قرن من الزمن مجرد ضلال غير اقتصادى، وأنه يتعين أن تلجأ اقتصاديات كافة البلدان المقدمة صناعيا إلى التشدد والتمزق والانحسار اجتماعيا بدعوى استعادة فعاليتها ، على أن يشمل ذلك كافة المجالات : المدينة ، والصحة ، والمدرسة ، والعدالة ، والتضامن .. الخ . غير أن المفارقة تكمن فى سير الأمور بشكل يوحى بأن هناك قبولا عاما بتلك الردة . ففى مواجهة النموذج الريجانى الخلاب ، تبدو الرأسمالية الراينية ، التى نوهت هنا بمزاياها ، بل وبتفوقها ، وكأن مفاتنها لا تقل عن مفاتن عانس من الأقاليم تقيدها التقاليد ويؤرقها الحنين إلى المشاعر الإنسانية المفتقدة ، ويربكها الحرص على الدقة واتخاذ جانب الحذر .

وإذا كان هناك شئ واحد يثير حنقى فى ختام هذا الكتاب ، فإنه يتمثل فى تلك المفارقة الغريبة والشاذة حقا . فكثيرا ما تساءلت عما يجب فعله أو قوله لكى يعى كل شخص حقا حجم ذلك الرهان . ولا أعتقد أن المناداة بالتمسك بالمبادئ الكبرى يمكن أن يكون فعالا للغاية . وأشك فى هذا المجال فى جدوى المواعظ . وعوضا عن ذلك فإننى أميل إلى القول المأثور للفيلسوف الصينى لاو ـ تسو الذى يؤكد فيه أن كل مشاكل العالم يجب أن نتمكن من اختصارها فى شئ بسيط مثل « شئ سمكة صغيرة » . وعلينا أن نثق فى فضائل التربية وأن نؤمن بذكاء مواطنى بلد ديموقراطى عندما تكون لديهم معلومات واضحة . ولكن كيف يمكن تبليغهم الرسالة ؟

ربما سيكون كافيا فى نهاية الأمر أن نتصور ما سيحدث فعلا فى حياتنا اليومية . إذا ما تواصل انجراف الرأسمالية فى طريقها هذا حتى آخر المطاف . ماذا سيكون وضعنا لو أن أوروبا وفرنسا انساقتا بالكامل وراء النموذج الريجانى ؟ إنه ليس افتراضا محالا . فأمركة أوروبا لا تقتصر فى الواقع على الاقتصاد وحده . فالحركة أعمق من ذلك إلى حدّ كبير ، وقد أجرى مركز البحوث والمعلومات حول الاستهلاك (*CREDOC*) تحقيقا نشر فى ٣٠ ديسمبر ١٩٩٠ ، وحاول أن يحلل من خلاله التغيرات الرئيسية التى طرأت على سلوك الفرنسيين وعاداتهم المعيشية وأفكارهم . ولم تحظ نتائج هذا التحقيق الذى نشر فى خضم أزمة الخليج بأى ترويج إعلامى وهذا مؤسف حقا ، إذ أن هذا المركز

استخلص بالذات أربعة تغييرات أساسية هى :

١ – إعفاء النقود من كل وزر ، وهو ما يشكل تحولا رئيسيا فى مجتمعنا القديم ذى التقاليد الكاثوليكية ، مما يجعله أقرب إلى العالم الأنجلو ـ ساكسونى .

٢ – انتصار الروح الفردية، وهو ما يسميه مركز البحوث هذا، تفكير كل فرد فى نفسه فقط . ويصحب ذلك التردى الملحوظ للالتزامات الجماعية : النقابات ، الروابط ، الخ.

٣ – « التشدد » الاجتماعى ، خاصة فى عالم العمل ، مع تزايد التوترات الجديدة المرتبطة بالتنافس والخوف من شبح البطالة .. الخ .

٤ – تَوَحُّد السلوكيات ، خاصة بين باريس والأقاليم ، وبالأخص نتيجة لتأثير التلفزيون الذى غدا مهيمنا .

وتستحق بالطبع كل نقطة من تلك النقاط أن تعالج بقدر من التفصيل . غير أننى ألاحظ أنها تتجه جميعها نحو « أمركة » المجتمع الفرنسى . وإذا كان المجتمع يتأمرك فى أعماقه بطريقة غير محسوسة ، فلا يكون من العبث أن نتصور أن اقتصاده يتبع نفس الطريق ، حتى نهايته .

المقابل لـ ١٦,٤٠٠ فرنك

ماذا سيحدث فى هذا الحال ؟ بوسعنا أن نحاول تكوين فكرة لأنفسنا ، مع اتخاذ كافة الاحتياطات التى يقتضيها ذلك النوع من التبسيط المتعلق بالمستقبل . ولنعتمد فى ذلك على معيار محدد وبسيط ولكنه حاسم ، ألا وهو النظام الضريبى . فمن المعروف فى الواقع أن هذا النظام هو الذى يقرر قبل كل شئ آخر مدى ثراء الدولة وبالتالى مدى قوتها ، وقدرتها على تنظيم قوى السوق وحماية الضعفاء .

ولنجر حسبة أولية بهذا الصدد . فمعدلات الاستقطاعات الإجبارية فى فرنسا (الضرائب ، الرسوم ، الاشتراكات فى التأمينات الاجتماعية .. الخ) بلغت ٤٤,٦ ٪ فى عام ١٩٩٠ . وهذا الوضع الخاص بفرنسا جدير بالذات بالاهتمام ، لأن فرنسا تعتبر بطلة الاستقطاعات الإجبارية بالمقارنة مع كافة البلدان ذات الحجم المماثل ، علما بأن إدارة ميزانية الدولة محكومة بشكل خاص ، إلى جانب عدم توصلها إلى التحكم فى انفلات نفقات الرعاية الاجتماعية .

وهكذا فإن الفرنسى الذى ينتج ما قيمته ١٠٠ فرنك يسلم إجمالا ٤٤,٦ فرنك للدولة أو الهيئات التى تتبعها . وفى الولايات المتحدة يقل هذا المعدل عن ٣٠٪ بقدر بسيط . ولنتصور أننا لجأنا فجأة إلى تطبيق المعدل الأمريكى فى فرنسا ، التى يبلغ إجمالى ناتجها القومى ٦٣٠٠ مليار فرنك تقريبا . فى هذه الحالة سيتمكن الفرنسيون فى مجموعهم من توفير ٩٢٠ مليار فرنك (الفارق بين الـ ٤٤,٦ ، ٣٠٪) . وهكذا سيجد المواطنون الفرنسيون هذا المبلغ فى جيوبهم ، وهو ليس بالقدر الهين إذ أنه يمثل ١٦٤٠٠ فرنك لكل مواطن ، أى ٦٥٦٠٠ فرنك لأسرة مكونة من أربعة أفراد ، وهو دخل إضافى فى سنة واحدة . وهذا المبلغ يكفى فى حد ذاته لحث دافعى الضرائب على الارتماء فى أحضان الإغراء الريجانى ، لأنه يعادل الحد الأدنى للأجر طوال سنة . ولكن هل هذا مؤكد . علينا أن نتفحص المسألة عن كثب .

مما لا شك فيه أننا سندفع هذا المبلغ ، وبثمن أكبر مما قد نتصور . فلا يمكننا أن نعمد إلى إفقار الدولة ونطالبها فى الوقت نفسه بالوفاء بنفس المهام . فكل النفقات الملقاة حاليا على عاتق الدولة ـ بالمعنى العريض للكلمة ، وبما فى ذلك نفقات الهيئات المحلية والإقليمية والتأمين الاجتماعى ـ سيتحملها كل واحد منا بشكل فردى. فما هو نوع تلك النفقات ؟ بوسعنا أن نتقدم بعض الأمثلة التى تعطى صورة عن الوضع فى هذه الحالة .

هناك بالطبع الرعاية الاجتماعية . فلن يكون هناك استرداد للنفقات الطبية والدوائية بنسبة ٨٠٪ ، ولابد أيضا من تناسى الحق فى كافة خدمات المستشفى بتقنياتها المتقدمة مثل أجهزة السكانر والرنين المغنطيسى .. الخ . وسيتعين على كل مواطن فرنسى أن يدبر أموره فى شئون الصحة على غرار مصاريف السكن والمأكل والسفر . ولو وقع له حادث فى الطريق وتم نقله إلى قسم الطوارئ بإحدى المستشفيات ، فعليه أن يعلم أنهم سيسألونه هو أو أسرته ، وقبل أى علاج ، عن موارده الشخصية ومن الذى سيدفع قيمة الفاتورة .

أما الأخطر فى ذلك فيتمثل فى المعاشات الإضافية التى ستنخفض بشدة . ويتعلق ذلك بالمعاشات الإضافية لا المعاش الأساسى الذى تموله فى فرنسا الاستقطاعات الإجبارية ، كما هو الحال فى البلدان الأخرى ، باسم التضامن القومى . وينطبق ذلك أيضا على الولايات المتحدة حيث يشكل المعاش الأساسى التأمين الاجتماعى العام

الوحيد . وعليه ، فلو فرضنا أن فرنسا توصلت إلى تخفيض الاستقطاعات الإجبارية إلى ٣٠٪ من إجمالى الدخل القومى ، فإن المعاش الأساسى سيظل ساريا من حيث المبدأ ، على غرار الوضع فى الولايات المتحدة .

وعلى العكس فإن فرنسا تشكل بمعاشاتها التكميلية، وبالمقارنة مع كافة البلدان الأخرى من نفس مستواها، حالة متميزة تماما لها أهميتها الكبرى. فالاستقطاعات الإجبارية هى التى تمول أساسا تلك المعاشات ، بينما تُدفع ، على العكس ، فى البلدان الأخرى عن طريق الدخل الذى يحققه الإدخار الذى يتم تجنيبه سنة بعد أخرى على سبيل الاحتياط . ولذا فإن تخفيض الاستقطاعات الإجبارية فى هذه البلاد لن يكون له أى أثر على المعاشات التكميلية ، مهما كان حجم ذلك التخفيض . وعلى العكس ، فإن تخفيض الاشتراكات الخاصة بالمعاشات فى فرنسا سيؤدى حتما إلى إنقاصها . وعليه فإن النظام الفرنسى فى هذا المجال يتوقف على هذا الإذعان الأشبه بالضريبة .

المدرسة : فى هذه الحالة لا مجال بالطبع لتصور وجود مدرسة مجانية إبتداء من روضة الأطفال حتى الجامعة . وسيتعين على كل فرد أن يختار هنا حسب إمكاناته ليوفر لأطفاله ما تسمح به أوضاعه . وعلينا أن نعرف ، من باب العلم ، أن مصاريف الدراسة فى أى جامعة أمريكية جيدة تتراوح ما بين ١٠٠ و ١٥٠ ألف فرنك فى السنة ، هذا بالطبع عدا نفقات السكن والمطاعم الجامعية .. الخ . ولذا فإن التعليم الراقى والدراسات الممتدة سيكون مقصورا بحكم الواقع ـ وفيما عدا الحاصلين على منح دارسية ـ على أبناء العائلات الثرية .

النقل العام . وهو سرعان ما سيصبح على غرار وضعه فى الولايات المتحدة ، أى مستهلكا وغير مربح وتعوزه الصيانة . وهكذا ستتحقق السيادة نهائيا للسيارة الفردية ، بكل ما يترتب على ذلك من عواقب معروفة تماما ، ومنها ارتفاع تكلفة انتظار السيارات بشكل هائل ، والشلل الذى يصيب حركة المرور فى المدن .. الخ .

المرافق الجماعية . ومن المستحيل أن نتصور أنه يمكن الحفاظ عليها بمستواها الأصلى . فالمرافق التابعة للوحدات المحلية والتابعة للدولة ستعانى بدرجات متفاوتة من إفتقار الإدارات ، ومنها المرافق العامة والمساحات الخضراء والطرق ومحطات السكك الحديدية والموانئ الجوية .. الخ . ولن يرمى الاتجاه السائد إلى تحسينها أو حتى مجرد

صيانتها . ولنتذكر مظهر أغلب المدن الأمريكية ... وعلينا ألا نتصور أن الأمر يقتصر فقط على حسن منظرها ، لأن كافة الدراسات تبين أن نوعية المرافق العامة تشكل مجال تنافس هام بالنسبة للمنشآت .

ضروب اللامساواة . لن تعمل آليات إعادة توزيع الثروة عن طريق الضرائب إلا بنسبة أضعف . وهكذا فإن ضروب اللامساواة الاجتماعية المتزايدة أصلا ، ستقفز بقوة حتى أنها ستغير توازن المجتمع إلى حد كبير . فسيصبح الأغنياء أكثر ثراء والفقراء أكثر بؤسا وجهلا وضياعا . فلن يحصلوا على الحد الأدنى من الدخل للاندماج فى المجتمع الذى يستفيد منه اليوم عدة مئات الآلاف من الأفراد . سيتعين على هؤلاء الاعتماد على الصدقة والإحسان الفردى . وسيزداد هؤلاء الفقراء الجدد عددا وفقرا أيضا . ومن الصعب تقدير عواقب ذلك الارتداد على « اللانظام » الاجتماعى (العنف ، والانحراف ، والمخدرات .. الخ) ولكن من المؤكد أن هذه العواقب ستتفاقم .

العمل والبطالة . فى هذا المجال ، يسجل النموذج الأمريكى الجديد نقاطا . فقد ظلت فرنسا طوال « الثلاثين سنة المجيدة » التى أعقبت الحرب وطن العمالة الكاملة ، ولكنها لم تكف منذ عشرين عاما عن وضع خطط واعدة لمكافحة البطالة وتزايد عدد العاطلين فيها عن العمل ومصاعب إدماجهم فى المجتمع . وهم يمثلون حاليا أكثر من ١٠ ٪ من القادرين على العمل . وعلى العكس تعتبر الولايات المتحدة سياسات العمالة الكاملة خطيئة فى حق العقل . ولكنها تمكنت من تخفيض معدل البطالة إلى النصف تقريبا فبات ٦ ٪ . ولم يتم ذلك عن طريق تقديم المساعدات بل على العكس بالحد منها ، مما أجبر العاطلين عن العمل إلى قبول نسبة متزايدة من الأعمال ذات الكفاءة الدنيا والأجور الهابطة ، ومن بينها الأعداد المتزايدة من الشرطة الخاصة وعمليات الحراسة بكافة أنواعها .

فما هو الأفضل ؟ المزيد من العاطلين الذين يحصلون على معونة ، أم عمال يحصلون على أجور هابطة ؟ يتعين أن نسجل ملاحظتين لتوضيح هذا النقاش الدائر بين رأسمالية ورأسمالية أخرى . فالبلدان الراينية وحدها هى التى أثبتت أنه يمكن توفير رعاية اجتماعية سخية جنبا إلى جنب الاقتصاد الأقدر على الإنجاز . أما فرنسا ، فهى لا تستطيع أن تجمد الاسقطاعات الإجبارية مع الإبقاء بشكل دائم على الرعاية الاجتماعية

بمستواها القائم .

وبوسعنا أن نستطرد إلى ما لا نهاية فى قائمة تلك الأمثلة . هل هذا ضرورى حقا ؟ أود أن أبين فقط أن التطور من رأسمالية إلى رأسمالية أخرى ستصحبه بالضرورة تغيرات أعمق مما نتصور فى أسلوب حياة كل فرد . والواقع أننى إذا أردت أن أوجز فى جملة واحدة الفرق الأساسى بين نوعى الرأسمالية ، فسأقول أن النموذج الأمريكى الجديد يضحى عمدا بالمستقبل من أجل الحاضر .

ولكن الاستثمار فى المستقبل ، بمختلف أشكاله هو « الانعطافة المنتجة » الحقيقية فى عصرنا والمصدر الأول للثروة . بل ربما كان أيضا الطريق الجديد نحو الحكمة .

والمسألة تهم الأوروبيين بالأخص ، بل وكل مواطن أوروبى لأن الوحدة الاقتصادية الأوروبية ستكون ساحة المعركة الرئيسية بين الرأسماليتين . وأمامنا أحد أمرين :

إما أن يكون الأوروبيون قد عجزوا عن إدراك ما يتوقف عليه أساسا مصيرهم ، فلا يضغطون بما فيه الكفاية على حكوماتهم لكى تعزم على الإقدام على الوحدة السياسية . وعندئذ لن يتم شئ اللهم إلا بداية تفتت السوق الموحدة . فافتقادنا وضوح الرؤية للاتحاد لاختيار مستقبلنا سيفقدنا القدرة على ذلك ، فنعانى من جديد من هواجس تشاؤمنا الأوروبى القديم التى ستدفعنا لا محالة نحو النموذج الأمريكى الجديد . وضواحى ليون ، ومانشستر ، ونابولى تقدم لنا من الآن صورة مسبقة لما يمكن أن يحدث ، خاصة وأن عجزنا سيترتب عليه المزيد من تعرضنا لملاحقة جماهير العالمين الثالثين فى الشرق والجنوب التى ستحاول التسلل عبر حدودنا لتلحق بالعالم الثالث الجديد المتمثل فى ضواحينا المتأمركة .

وإما أن نسير قدما نحو تحقيق الولايات المتحدة الأوروبية . وعندئذ سنتمكن من أن نختار لأنفسنا النموذج الاقتصادى – الاجتماعى الأفضل الذى بدأ يؤتى ثماره فى جزء من الجماعة الاقتصادية الأوروبية والذى سيصبح النموذج الأوروبى .

فإقامة الولايات المتحدة الأوروبية على نحو أفضل من الولايات المتحدة الأمريكية من شأن كل فرد منا لأن الغد يتقرر اليوم بالنسبة لكل منا .